



Tikrit University Journal for Rights

Journal Homepage : <http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t>

كلية القانون
College of Law

Social loss as a contributing factor to crime

Assistant Professor Dr. Mahboubeh Amini

Department of Law, Faculty of Law, Political Science, and History, Yazd University,
Tehran, Iran

m_sheidaei@ut.ac.ir

Researcher. Alia Zaid Ghadhban

Faculty of Law, University of Tehran, Farabi Branch, Tehran, Iran

Aliaazaid0@gmail.com

Researcher: Ammar Abdul-Hussein Muhammad

Faculty of Law, University of Tehran, Farabi Branch, Tehran, Iran

albsawym82@gmail.com

Article info.

Article history:

- Received 14 June 2024
- Accepted 20 May 2025
- Available online 1 September 2025

Keywords:

- principle of neutrality
- judicial neutrality
- judicial independence

Abstract: These days, the feelings of different social classes and groups about the danger of crime in society and its high rates have increased. The article aims to identify criminal behavior and its social, economic, legal and legitimate dimensions, and to identify the social factors leading to crime, and the role of these factors in pushing the individual to commit the crime and return to committing it. And to reveal the extent of the relationship between crime and the various social forces and factors and their role in pushing the individual to commit the crime. There is a group of unsuitable social circumstances surrounding the sample individuals before and during the crime that played an

important role in pushing them to commit the crime, in addition to the impact of the variables of family relations, economic level, educational level, residential area and nature of housing, and means of social control on the one hand, and committing criminal behavior in society. The article recommends paying attention to the different needs of young people and providing them with job opportunities, paying attention to deepening the role of the family and school in the process of social upbringing, and paying attention to densely populated areas and providing services in them.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

الخسارة الاجتماعية كعامل مساهم في الجريمة الاستاذ المساعد الدكتور. محبوبه اميني

قسم القانون، كلية القانون وعلوم السياسة والتاريخية، جامعة يزد، ايران، طهران

m_sheidaeian@ut.ac.ir

الباحثة. علياء زيد غضبان

كلية الحقوق، جامعة طهران، فرع الفارابي، ايران طهران.

Aliaazaid0@gmail.com

الباحث. عمار عبدالحسين محمد

كلية الحقوق، جامعة طهران، فرع الفارابي، ايران طهران

albsawym82@gmail.com

معلومات البحث :	الخلاصة: لقد تزايدت أحاسيس الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة في هذه الأيام بخطر الجريمة في المجتمع وارتفاع معدلاتها وهدفت المقالة إلى التعرف على السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة، ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة لارتكابها. والكشف عن مدى العلاقة بين الجريمة وبين القوى والعوامل الاجتماعية المختلفة ودورها في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، هنالك مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي إثباتها لعبت دوراً هاماً في دفعهم إلى ممارسة الجريمة إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقات الأسرية والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي، والمنطقة السكنية وطبيعة السكن، ووسائل الضبط الاجتماعي من جهة، وارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع. وتوصي المقالة بالاهتمام باحتياجات الشباب المختلفة وتوفير فرص العمل لهم، والاهتمام بتعميق دور الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية، والاهتمام بالمناطق المكتظة بالسكان وتوفير الخدمات فيها.
تواريخ البحث:	- الاستلام : ١٤ / حزيران / ٢٠٢٤ - القبول : ٢٠ / ايار / ٢٠٢٥ - النشر المباشر : ١ / ايلول / ٢٠٢٥
الكلمات المفتاحية :	- مبدأ الحياده
-حياد القضائي	
- استقلاله القضاء	

© ٢٠٢٣، كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : الجريمة ظاهرة اجتماعية وخلقية وسياسية واقتصادية قبل أن تكون حالة قانونية وجدت مع

وجود الإنسان، وأنها ستبقى موجودة ما دام الإنسان موجود على الأرض، من هذا المفهوم نرى أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع. إن الإجراء يأتي نتيجة لحالة من الصراع بين الفرد والمجتمع. وقد كان مفهوم الجريمة قديماً يعزى إلى نفس المجرم الشريرة وأن الانتقام هو الأساس في رد فعل السلوك الإجرامي إن الجريمة تترك آثاراً سلبية تصيب المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتهدد أمن الإنسان واستقرار المجتمع لأنها تتصل ببنائه وطبيعته، وهي جزء من وظائف المجتمع ولها خاصية الاستمرار والتطور، مثلما تتطور الحياة الاجتماعية للمجتمع، وأصبح العالم في عصر العولمة والتطور التكنولوجي قرية صغيرة جعلت العالم لا حدود له، ولن تكون الجريمة مقصورة على دولة بحد ذاتها وإنما سيكون العالم أجمع إن الجريمة من وجهة الاجتماعيين تعتبر سلوكاً مغايراً مسرحاً لها. إن الجريمة من وجهة الاجتماعيين تعتبر سلوكاً مغايراً للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع، والأعراف الاجتماعية عبارة عن ضغوط

وضوابط تقيد سلوك الفرد، فالجريمة بمفهومها العام هي الأفعال التي تضر بالفرد والمجتمع معاً، لذلك تصدى لها المجتمع وسن القوانين الجنائية وأوجب احترامها والامتنال إليها. إن للعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة في حدوث وارتكاب الجرائم حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره، والظروف الاجتماعية هنا تقتصر على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس ويختلط بهم اختلاطاً وثيقاً وترتبط حياته بحياتهم لفترة من الزمن وهؤلاء هم أفراد أسرته ومجتمعه ومدرسته والأصدقاء والأصحاب الذين يختارهم، وقد أثبتت التجارب أن سلوك الفرد يتأثر إلى درجة كبيرة بسلوك من حوله وخاصة المقربين إليه. إن الأسرة تعتبر من أقوى العوامل الاجتماعية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتتحكم في توجيه سلوكه فمنها يقتبس العادات والتقاليد ويمارس تجاربه الأولى ويستمد خبراته ويعرف معنى الخطأ والصواب، ويعتبر التفكك المادي (المعنوي) من أهم مظاهر تفكك الأسرة وهو غياب أحد الوالدين أو كليهما معاً في نطاق الأسرة.

أهمية المقالة

تأتي أهمية المقالة كونها تقوم بتشخيص الأسباب الحقيقية لحدوث الجريمة وارتفاع معدلاتها في المجتمع من خلال دراسة العلاقة بين العوامل الاجتماعية والبيئة الطبيعية من جهة والاندفاع نحو الجريمة من جهة أخرى وهذا يساهم في الوقوف على أبواب المشكلة والتي علاجها بالوقاية من خلال التوجيه والتربية والتنشئة الاجتماعية الصحية.

مشكلة المقالة

نظرا لارتفاع معدلات الجريمة في المجتمعات خلال السنوات الأخيرة. فتكمن مشكلة المقالة في التعرف على دور القوى والعوامل الاجتماعية في دفع الفرد لارتكاب الجريمة والعودة لها من خلال دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل من أجل وضع آليات معينة للوقاية من الجريمة ومكافحتها وتقديم الحلول والاقتراحات التي تساهم في خفض معدلاتها التي أصبحت تهدد الأمن والاستقرار المجتمعي.

أهداف المقالة

- ١- معرفة السلوك الاجرامي والعادة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية.
- ٢- التعرف على القوى والعوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة لها .
- ٣- معرفة مدى العلاقة بين العلاقة الاجتماعية من جهة وارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع.
- ٤- الخروج بتوصيات واقتراحات تساهم في الوقاية من الجريمة وخفض معدلاتها المرتفعة في المجتمع .

هيكلية المقالة يتم تقسيم المقالة موضوع البحث ما يلي:

المبحث الاول المفاهيم العلمية والمصطلحات:

المبحث الثاني ظهور علم الاجرام وتطوره :

المبحث الثالث العوامل الاجتماعية والبيئية المؤثرة في الجريمة :

المبحث الرابع الدارسات الأجنبية واهم العوامل التي ساهمة في ارتكاب الجريمة :

الخاتمة :

النتائج :

التوصيات :

المبحث الأول المفاهيم العلمية والمصطلحات:

الجريمة: ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك في العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء (١).

وأما الجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس (٢).

وأما من وجهة النظر الاجتماعية: فهي جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع والتي تضر بالمصلحة الاجتماعية والناجمة عن خلل في وسائل الضبط الاجتماعي التي تحكم معايير السلوك الاجتماعي والتي تشمل مجموعة من الأفعال الإجرامية الخارجة عن القيم والمعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب (٣).

إن الجريمة بالمعنى النفسي هي أي فعل أو سلوك يمثل انتهاكاً خطيراً لقواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون الجنائي والتي حدد لها الشرع عقاباً يتناسب مع خطورتها، وأن التعريف الإجرامي الذي يتناسب مع الدراسة هي أنها "أي فعل أو أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم والتي تحدث التغيرات في المجتمع ومؤسساته المختلفة التي تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات والجريمة هي إحدى هذه المشكلات" (٤). وفيما بعد ظهرت العديد من الوسائل للحد من الجريمة في المجتمع الحديث وقد اتخذها القانون الجنائي وخصها العديد من العلماء في أقوالهم وهي "العدالة في تطبيق القانون هو السبيل الأوفق في الحد من الجريمة" وأصبحت هذه الأسس أهم خصائص القانون الجنائي ومنهم العالم (سذرلاند Sutherland) الذي أكد "أن القانون الجنائي يجب أن يحمل صفة المساواة والتخصص أي أن العقاب يجب أن يحدد لكل نوع من أنواع الجرائم وأن يتساوى الجميع أمام القانون وأن تتحقق العدالة فيه وأنه لا جريمة بدون عقاب"

١- الحسن، إحسان علم الإجرام، دراسة تحليلية عن دور العوامل الاجتماعية في الجريمة، جامعة بغداد العراق. (٢٠٠١) (٢٦).

٢- عبد الجبار، ع. (١٩٧٠)، نظريات علم الإجرام، دار المعارف بغداد.

٣- شتا، أ. (١٩٨٧) علم الاجتماع الجنائي، دراسة المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر.

٤- المشهاني، ف. (٢٠٠٩)، (٤٤)، علم الاجتماع التربوي، دار الجيل التربوي للنشر والطباعة، بيروت.

واهتم العالم بكاريا (Bkary) بالإصلاح قبل العقوبة والذي يعتبر بأن معيار كل إصلاح هو تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة والرفاهية لأكثر عدد من الناس ثم مقولته المشهورة "بأن العقاب يجب أن يكون محدد يضمن العدالة والمصلحة الاجتماعية ومن الظلم أن يتعدى العقاب هذه الضرورة لنهاية المجتمع" ويؤكد (بكاريا) أن الهدف من العقوبة العقلانية هو لمنع الانحراف مستقبلاً، ويجب أن تزيد العقوبة عن الفعل المنحرف قليلاً وأن تبتعد عن الثأر والمغالاة في إيقاع الألم وأذلال الجاني وتصبح ردة الفعل عكسية ويعود للجريمة مستقبلاً وبالتالي يصبح مردود الردع كهدف للضبط الاجتماعي عكسي (٥).

المبحث الثاني / ظهور علم الاجرام وتطوره

علم الاجرام هو علم حديث النشأة شأنه في ذلك شأن العلوم المتصلة بدراسة الانسان التي لم تتطور الا بتطور المنهج العلمي التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية والبحث في حقائق الحياة لكن هذا لا ينفي وجود بعض الاشارات التي وجدت في كتب الاقدمين يستدل منها على ان لهذا العلم تاريخ موغل في القدم يرجع الى ابيقراط وسقراط وارسطو حيث ذهب هؤلاء في تحليلهم لشخصية المجرم الى ان مرتكب الجريمة يتصف بنفس منحرفة نتيجة عيوب خلقية وجسمية في اوائل القرن التاسع عشر نادى عالم الاجتماع اوجست كومت بضرورة اتباع المنهج العلمي التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية ولما كانت الجريمة من اهم هذه الظواهر لذا فان البحث في اسبابها كان من اوائل الموضوعات التي لفتت انتباه علماء الاجتماع اليها فظهرت مدرسة البيئة والوسط الاجتماعي الفرنسية-البلجيكية ومن روادها كيتليه وجيري وتاردوسالي ولاكاساني فاصدر العالم الفرنسي جيري كتابا بعنوان (بحث في التوازن الادبي) تضمن احصائيات الجرائم في فرنسا وبحث اثر بعض العوامل الفردية والاجتماعية على الجريمة كما قارن بين احصائيات الجرائم بين فرنسا وانكلترا في مؤلف آخر. وقد توصل الى ان ظاهرة الاجرام تتكرر سنويا وانه لا توجد صلة بين الجريمة والفقر ولا توجد صلة بين الجهل والجريمة واصدر كتليه في بلجيكا مؤلف بعنوان (الانسان وتطور ملكاته) ضمنه دراسة بعض العوامل الفردية والاجتماعية على الجريمة مثل الجنس والطقس ووزع المجتمعات الى فئات بحسب السن والنوع على اساس السلوك الاجرامي واهتم بالاحصائيات الجنائية حتى انه يعتبر المؤسس لعلم الاحصاء الجنائي وانتهى الى ان الظاهرة الاجرامية بوصفها ظاهرة اجتماعية تخضع لقواعد عامة تحكمها شان الظواهر الطبيعية وركز عدد كبير من العلماء جهودهم على دراسة العوامل الاجتماعية للجريمة

٥- احمد الخوالدة، الوريكات، (٢٠١٣)، نظريات علم الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

مثل جابريل تارد وهو من انصار مدرسة ليون الذي يذهب الى ان المجرم يكون ضحية يائسة للنظام الاجتماعي والاقتصادي القائم وعليه يحل الخطأ الجماعي محل الخطأ الفردي ويعد اميل دوركهايم مؤسس المدرسة الحديثة لعلم الاجتماع القانوني ومن انصار مدرسة الوسط الاجتماعي الذي عني بكل اشكال الروابط الاجتماعية وصلتها بالجريمة مهما اختلفت انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد اعطت هذه المدرسة للمجتمع الدور الاساس في تحقيق الظاهرة الاجرامية لعدم قيامه بالأعباء الملقاة على عاتقه في تربية الفرد وتهذيبه وقد انتقدت هذه النظرية لمغالاتها بالاعتداد بالعوامل الاجتماعية. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت المدرسة الايطالية التي تبحث في التكوين الجسماني للمجرم وكان الرائد الاول لها سيزاري لومبروزو^(٦). الذي اجرى العديد من البحوث وضمنها في كتابه (الانسان المجرم) وتوصل الى ان هناك صفات مشتركة بين المنحرفين تتمثل بالبداية والهمجية انتقلت لهم بالوراثة وقد لاقت هذه الافكار الانتقاد فحاول احد تلامذته ادخال تعديلات وظهرت المدرسة الايطالية الجديدة بزعامه انريكو فري وتوصل الى ان الجريمة خلاصة ثلاثة عوامل وهي عوامل

أنثروبولوجي^(٧). وعوامل اجتماعية وعوامل طبيعية ولاقت هذه النظرية مردودها لدى كافة التشريعات ثم ظهرت في النمسا نواة لعلم الاجرام بجهود الاستاذ هانز جرونس استاذ القانون الجنائي في جامعة جوانز حيث قام بإنشاء المعهد الاجرامي من اجل دراسة جميع نظريات علم الاجرام وافتتحت كلية الحقوق بجامعة ستوكهولم معهد للعلوم الجنائية وانشأت الجمعية الدولية الاجرام لعلم الاجرام وانشأت مدرسة لعلم الاجرام الاكلينيكي في روما وعقدت العديد من المؤتمرات الدولية وعلى الصعيد العربي انشأ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة وآخر في بغداد.

٦- لومبروزو عميد المدرسة الوضعية Positive School وما سمي كذلك بالمدرسة الإيطالية Italian School، ولد من أب وأم يهوديين في فيرونا Verona بإيطاليا.

٧- أكرم نشأت إبراهيم، علم النفس الجنائي، بغداد، ١٩٩٦.

المبحث الثالث العوامل الاجتماعية والبيئية المؤثرة في الجريمة.

مما لا شك فيه أن كل كائن حي يتأثر بالمحيط الذي يعيش فيه سواء في لغته وعاداته وسلوكه، ومن أهم العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة هي العوامل البيئية والاجتماعية وهي كثيرة ولعل من أبرزها الاقتصاد والسياسة والتعليم والأسرة والبيئة المحيطة من أصدقاء وفراغ الانسان والوقت الضائع واخيراً السجن كمؤسسة إصلاحية وعقابية.

الأول: - الاقتصاد

أن الفقر سبب رئيسي ودافع قوي لارتكاب العديد من الجرائم ، وكلما ارتفعت نسبة الفقر ازادت الجريمة. يقول عالم الاجتماع الأمريكي روبرت واتسون (أنه حيث تكون البنية الاقتصادية ضعيفة تكون معدلات الجريمة مرتفعة) ويتمثل الضعف الاقتصادي في اهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة والافتقار إلى الخدمات العامة والدعم المالي، والشيء الملاحظ تنامي معدلات الجريمة المرتبطة بتدني مستويات المعيشة والمؤكد انها ستزداد بارتفاع نسبة الفقر والبطالة ، وعندما يزداد الفقر نجد أن الجريمة ترتبط بالعنف خصوصاً في المجتمعات التي توجد بها فروقات طبقية ، ومن الناحية العلمية والواقعية يوجد ارتباط قوي بين الفقر والجريمة ويعتبر الفقر أكبر خطر يمكن أن يؤدي الى ظواهر سلبية في أي مجتمع ، وواقع الفقر والحرمان يمثل حاضنة أساسية وبيئة خصبة لنمو معدلات الجريمة وأكد الفلاسفة وعلماء الاجتماع ان الفقر يلعب دوراً محورياً في دفع الفرد لممارسة الجريمة قال سقراط إن الفقر أبو الثورة وأبو الجريمة ، وقال كلارك إن جرائم الفقراء وجرائم الناس المسلوقة القوة غالباً ما تكون بسبب السخط والكره تجاه الأغنياء، وقد يحملون حملاً لممارسة الجريمة من أجل توفير لقمة العيش وهذا يعني أن ظروف الفقر الغير انسانية هي التي تخلق من بين الفقراء من يتجه الى الجريمة.(٨)

الثاني: - السياسة

يقصد بها الظروف السياسية التي يعيش بها البلد ففي كثير من الدول يكون فيها انفلتاً أمنياً أو سيطرة عصابات على أحياء ومناطق مما يساهم في ارتكاب الجريمة وذلك لضعف الرقابة والحزم من قبل السلطة، وكذلك تنتشر حالات في الدول التي تعيش أزمات سياسية وذلك لانشغال السلطة عن ردع المجرمين بالحروب والنزاعات.

٨- إبراهيم، أكرم نشأت (١٩٩٦)، الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة "دراسة مقارنة"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

ثالثاً : - التعليم

التعليم هو سبب تطور الامم ونهضتها وهو سبب أيضاً هلاكها وتدهورها فهي من العوامل الأساسية المؤثرة في صناعة النشء سواءً كان ذلك بتحصيله العلمي أم بالبيئة المدرسية وما يخالطهم من أصدقاء، وإذا نظرنا بعموم الجرائم يتضح أن أغلب مرتكبيها من الفاشلين دراسياً مما يوضح أهمية التعليم في تربية الانسان ووقايته من الجريمة .

رابعاً : - الاسرة والبيئة والتعليم

الاسرة هي البيئة الطبيعية التي تتعهد بالتربية والاسرة أول خلية في تكوين البنيان الاجتماعي وأكثر المؤسسات الاجتماعية انتشاراً، وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية وهي مصدر للعادات والتقاليد والعرف وكافة قواعد السلوك والآداب العامة. ويكون الشخص سوياً إذا كانت الاسرة سوية ويتوقف ذلك على بنيان الاسرة ومجموعة القيم السائدة فيها وكثافتها والعلاقة بين أفرادها والمستوى الاقتصادي والاجتماعي لها فالأسرة تقوم على التفاهم والاحترام بين أفرادها وتؤدي الى خلق أفراد أسوياء لا ينساقون وراء الرغبات والنزعات التي تؤدي بهم الى الجريمة والعودة إليها بينما نجد بأن الاسرة المفككة التي تفقد الى ذلك الانسجام والتي تعاني أفرادها من الاضطرابات تكون مجال خصبا لحدوث الجريمة^(٩). كما أن لجماعة الأصدقاء تأثيراً كبيراً من البديهي أنه متى اجتمع أفراد متألقون نشأت بينهم روابط متبادلة تدفعهم الى التعاون وينتج عن ذلك تأثيرات متبادلة ما كانت لتحدث لو كانوا متفرقين وأن تلك العلاقات غالب ما تساعد هؤلاء الأفراد في التغلب على بعض الصعوبات في البيئة التي يعيشون فيها والتي قد يصعب على الفرد التغلب عليها بمفرده وكذلك تحسن أحوالهم وتنشيط أذهانهم للتفكير فيما يترتب على حياتهم الجماعية من مظاهر وأثار وتخلق وعياً للمصالح المشتركة بينهم لذلك فكلما كانت تلك الجماعة لها خصائص مميزة سيكون لها مردودها على الفرد العضو في الجماعة حيث أنها عادة ما تكون تفكيره ووجدانه وسلوكه إذا كانت الجماعة الأصدقاء منسقة مع السياق العام للمجتمع وممسكة بعاداته وتقاليده فإنها تحدث أثرها في تقويم سلوك الشاب او الفتاة مع احترامها لمنظومة القيم الاجتماعية و الحياة الأصلية السائدة اما اذا كانت هذه الجماعة ذات الجماعة نوازع إجرامية في لغة للقانون فإن خطورتها تتضاعف حيث تجر الشاب الى العودة لارتكاب أفعال إجرامية وتجدر الإشارة الى أهمية جماعة الأصدقاء ,تأثيرها في حياة الفرد ولاسيما هي أكثر الجماعات التي يقضى فيها الفرد أوقاته ويتعلم فيها صنوف السلوك^(١٠).

٩- السدحان، عبد الله بن ناصر، أسباب العودة للجريمة " دراسة عن أسباب عودة الإحداث الى الانحراف "، مجلة التعاون، المملكة العربية الإسلامية.

١٠- السدحان عبدالله بن ناصر اسباب الجريمة مصدر سابق.

خامساً:- ضعف التربية الدينية

إن للتربية الدينية الأثر الفاعل في الوقاية من الجريمة والانحراف وتدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي تطرا على نفوس البشر، فدور المؤسسة الدينية دور كبير يتفوق على دور أية مؤسسة تربوية أو قانونية لأنها تخاطب الضمير الإنساني وتدعو إلى التوازن في التصرفات والطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال (١١). إن التربية الدينية السليمة تلعب دوراً فاعلاً في تقويم النفس البشرية نحو الطريق القويم وتنتهي عن الفحشاء والمنكر وأن الدين الإسلامي ينهي عن أي عمل لا يرضي الله والناس وينهي عن القيام بالجرائم التي لها مساس بحياة الأفراد وضرر على المجتمع.

سدساً :- الصحبة السيئة ورفاق السوء

إن من الأسباب الهامة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة الأشرار والمنحرفين فالفرد يتأثر بسرعة كبيرة بأصدقائه ورفاقه أكثر من تأثره بوالديه ومدرسته، وتمارس جماعة الرفاق دوراً هاماً في التنشئة الاجتماعية لأن الأفراد يحاولون الالتزام بتوقعات جماعة الرفاق. وأما الصحبة السيئة ورفاق السوء فإنه يدفعون الفرد نحو الانحراف والجريمة، وتعمل الرفقة السيئة على تعريف الشباب بالعادات السيئة كالإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات والمقامرة والرهان وغيرها من الأمور السيئة التي تجلبها رفقة السوء (١٢). وإن الكثير من الشباب يرتكبون الجرائم تحت ضغط وظروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية الرفقة السيئة التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية (١٣).

١١- القطان، م. (١٩٨٠)، أثر الإيمان والعبادات في مكافحة الجريمة، مجلة الرادة، ٤، السنة الخامسة، مطابع دار الهلال الأوفست، الرياض: السعودية.

١٢- خليفة، أ. (١٩٧١)، مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي، القاهرة.

١٣- خاطر، أ. (١٩٨٤)، الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية .

المبحث الرابع الدراسات الأجنبية وأهم العوامل التي ساهمة في ارتكاب الجريمة :

١- دراسة شيشور (Shichor) بعنوان العلاقة بين معدلات الجريمة وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وتوصلت الدراسة التي أجريت في (٤٤) دولة من دول العالم أن ارتفاع معدلات الجريمة يرتبط ارتباطاً كبيراً بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للفرد والأسرة والمجتمع وأن التغيرات والتطورات الاقتصادية الكبيرة والسريعة وعدم المساواة الاجتماعية ساهمت في تشكيل العوامل الأساسية للجريمة والانحراف ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى (١٤).

٢- دراسة شلدون واليانور جلوك (١٩٤٩) بعنوان: الوضع الأسري لمرتكبي الجريمة والتي أجريت على (٥٠٠) نزيل في بريطانيا حيث توصلت الدراسة أن (٦٠ %) من النزلاء جاءوا من أسر متصدعة وظروف أسرية سيئة ينعدم فيها التقويم والروابط الأسرية الجيدة وتسود فيها التنشئة الخاطئة (١٥).

٣- دراسة اميرجين 1996 (Immarigen)، بعنوان جنوح الاطفال تؤكد الدراسة أن طبيعة الأسرة تلعب دوراً كبيراً في جنوح الأطفال وخاصة إذا كانت الأسرة مفككة وغير سعيدة والعلاقات العائلة بينها متوترة وبالتالي عدم تماسكها وثباتها وتصل الأسرة بالتالي إلى الاحباط الاجتماعي الذي يسبب الاندفاع نحو الجريمة والانحراف وتؤكد الدراسة أن تعرض الفرد لأنواع مختلفة من العنف داخل الأسرة وخارجها وافتقار البيئة المحيطة به عاطفياً يساهم في جنوحه وانحرافه واندفاعه نحو الجريمة، وأن تأثير الأسرة على الانحراف أقوى من تأثير المدرسة ورفاق السوء .

٤- دراسة الخوالدة (٢٠٠٥): بعنوان التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن وهدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المسببة للجريمة حيث توصلت الدراسة أن هنالك علاقة قوية بين ارتكاب الجريمة والفقر والبطالة وزيادة عدد السكان في المدن والكثافة السكانية في المدن والمناطق الصناعية ويعود ذلك لضعف وسائل الضبط الاجتماعي وضعف الروابط الأسرية والقيم الاجتماعية والارتباط بالجماعات المرجعية التي تنمي وتقوي القيم والعادات والتقاليد ويعود ذلك إلى المتغيرات الجديدة التي أثرت على وظيفة الأسرة والمدرسة كالتحضر والتصنيع والحراك الاجتماعي وشبكات الاتصال وانساق القيم المتغيرة التي أثرت على بناء الأسرة ووظائفها، فحولت قسم كبير من الأسرة إلى حالة التصدع والاندفاع نحو الجريمة (١٦).

١٤- شيشور، العلاقة بين معدلات الجريمة وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الملك سعود (١٩٩٠)، مجلة علم الاجتماع.
١٥- جلوك، ش، وغلوك (١٩٥٠). الوضع الأسري لمرتكبي الجريمة جامعة هارفاد، مجلة علم الاجتماع.
١٦- احمد الخوالدة، م. (٢٠٠٥)، التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية: الأردن.

الخاتمة :

خلال المقالة تم مناقشة العوامل الهامة التي ساهمة على ارتكاب الجريمة وكانت اغلب العوامل هي اجتماعية واقتصادية وهذا خلال اربعة مباحث تم مناقشة في المبحث الاول المفاهيم العلمية والمصطلحات وفي المبحث الثاني ظهور علم الاجرام وتطوره، وفي المبحث الثالث العوامل الاجتماعية والبيئية المؤثرة في الجريمة وفي المبحث الرابع الدراسات الاجنبية واهم العوامل التي ساهمة في ارتكاب الجريمة. وتوصلنا الى النتائج هامة منها :

النتائج :

- ١- لقد توصلنا أن الظروف والأوضاع الأسرية التي أحاطت بمعظم أفراد العينة قد شكلت مناخاً اجتماعياً ملائماً لممارسة الجريمة حيث لم يتوفر لهم ضمن أسرهم مناخاً مناسباً من الأمن الاجتماعي والعاطفي وتشير الدراسات أن اغلب المجرمين وصفوا العلاقات الاجتماعية لأسرهم بالمتوترة والمفككة أحياناً، وأن الوسط الاجتماعي لأسرهم المتوتر والمعقد هو من دفعهم لارتكاب الجريمة. ساهم في عدم قدرة رب الأسرة على تأمين متطلبات الحياة الأساسية وأدى إلى انحراف بعضهم واندفاعهم نحو الجريمة.
- ٢- أثر جماعات الأصدقاء ورفاق السوء في الدافع إلى ارتكاب الجريمة حيث ان اغلب الجانحون أكدوا أن للصحة السيئة ورفاق السوء تأثير كبير في ارتكابهم الجريمة لعبوا دوراً في تشجيعهم على ممارسة وارتكاب الجريمة .
- ٣- أثر البطالة والحالة العملية في الاندفاع نحو الجريمة إن العمل هو عدو الجريمة الأول ويساهم العمل في توفير المال الذي يساهم في تحسين المستوى المعيشي، وتوفير متطلبات الحياة.
- ٤- أن معظم من ارتكبوا الجريمة ومارسوا أفعالاً إجرامية يحصلون على معدلات دخول منخفضة جداً وهذا يرجح أن هنالك صلة قوية بين الظروف الاقتصادية المتدنية وبين الدافع لارتكاب الجريمة .
- ٥- إن التربية الدينية السليمة تلعب دوراً فاعلاً في تقويم النفس البشرية نحو الطريق القويم وتنتهي عن الفحشاء والمنكر وأن الدين الإسلامي ينهي عن أي عمل لا يرضي الله والناس وينهي عن القيام بالجرائم التي لها مساس بحياة الأفراد وضرر على المجتمع .
- ٦- ان المدرسة تلعب دوراً حيويّاً وتؤدي عملاً نبيلاً في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره وهي أحد الانسياق الاجتماعية الهامة التي تقوم بنقل المعايير والقيم وليست فقط لتزويد الفرد بالعلم والمعرفة بل تمارس دوراً كبيراً في تنشئة الأطفال وتعد بيئة آمنة للوقاية من الانحراف.

التوصيات

١- تعميق دور الأسرة وبنائها في المجتمع من خلال التركيز على دورها في عملية التنشئة الاجتماعية بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وذلك من أجل بناء جيل مدرك وواعي لمسؤوليته ودوره في بناء المجتمع والحفاظ على القيم والمعايير الاجتماعية والدينية التي تساهم في الحد من الجريمة والانحراف وتحفظ أمن المجتمع واستقراره.

٢- التوعية والتوجيه للآباء والأمهات والمربين وتزويدهم بمعلومات عن أساليب الرعاية والتربية السليمة للأبناء في جمع مراحل النمو وكيفية التعامل مع الأبناء في كافة المراحل مع الاهتمام بتربيتهم التربوية والتنشئة السليمة والثابتة التي يغمرها الحب والعطف والاحترام وإشباع احتياجاتهم بدلاً من إحباطها.

٣- إعطاء أهمية متزايدة لدور المدرسة في تنشئة الأطفال والشباب وفق طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لطبيعة الحياة العصرية الحديثة وتلبية احتياجاتهم والاهتمام بالجوانب السلوكية وتنمية المعايير والقيم الاجتماعية الفاضلة وتوعيتهم بالسلوك الإنحرافي الذي يؤثر على حياتهم ومستقبلهم.

٤- دراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل تؤمن مستقبلهم ومستقبل أسرهم، إضافة إلى توعيتهم بأحكام القوانين ومضار وأثار الجريمة على الأسرة والمجتمع ومراقبة الشباب المنحرف بصورة مستمرة لكي لا ينحرف الأسوياء منهم مع المنحرفين وردعهم عن السلوك الإجرامي.

٥- زراعة وخلق الوعي والمعرفة يحل العديد من مشاكل الحياة الانسانية الفردية والاجتماعية ، حيث ان اغلب المشاكل الاجتماعية وخاصة مشكلة الانحراف والايذاء سببها الجهل واللامبالاة والاهمال .

المصادر

- ١- الحسن، إحسان علم الإجرام، دراسة تحليلية عن دور العوامل الاجتماعية في الجريمة، جامعة بغداد العراق. (٢٠٠١) (٢٦).
- ٢- عبد الجبار، ع. (١٩٧٠)، نظريات علم الإجرام، دار المعارف بغداد.
- ٣- شتا، أ. (١٩٨٧) علم الاجتماع الجنائي، دراسة المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر.
- ٤- المشهداني، ف. (٢٠٠٩)، (٤٤)، علم الاجتماع التربوي، دار الجيل التربوي للنشر والطباعة، بيروت.
- ٥- احمد الخوالدة، الوريكات، (٢٠١٣)، نظريات علم الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- ٦- لومبروزو عميد المدرسة الوضعية Positive School وما سمي كذلك بالمدرسة الإيطالية Italian School، ولد من أب وأم يهوديين في فيرونا Verona بإيطاليا.
- ٧- أكرم نشأت إبراهيم، علم النفس الجنائي، بغداد، ١٩٩٦.
- ٨- إبراهيم، أكرم نشأت (١٩٩٦)، الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة "دراسة مقارنة"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- ٩- السدحان، عبد الله بن ناصر، أسباب العودة للجريمة "دراسة عن أسباب عودة الأحداث الى الانحراف"، مجلة التعاون، المملكة العربية الإسلامية.
- ١٠- السدحان عبدالله بن ناصر اسباب الجريمة مصدر سابق.
- ١١- القطان م. (١٩٨٠)، أثر الإيمان والعبادات في مكافحة الجريمة، مجلة الرادة، ٤، السنة الخامسة، مطابع دار الهلال الأوفست، الرياض: السعودية.
- ١٢- خليفة، أ. (١٩٧١)، مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي، القاهرة.
- ١٣- خاطر، أ. (١٩٨٤)، الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
- ١٤- شيشور، العلاقة بين معدلات الجريمة وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الملك سعود (١٩٩٠)، مجلة علم الاجتماع.
- ١٥- جلوك، ش، وغلوك (١٩٥٠). الوضع الاسري لمرتكبي الجريمة جامعة هارفاد، مجلة علم الاجتماع.
- ١٦- احمد الخوالدة، م. (٢٠٠٥)، التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية: الأردن.